

بكلفة ١٧٠ مليون دولار والانتهاؤ أواخر ٢٠١٠ وبملاحظات كثيرة عليه :

إطلاق المخطط التصميمي لإعادة إعمار مخيم نهر البارد

سابقاً (٢٤٩ مليون دولار) لم تتضمن التعويض عن التجار الذين خسروا ممتلكاتهم وأرزاقهم، وخصوصاً تجار الذهب والقطع الكهربائية والأدوات الصحية إلا أن المخطط الجديدة تشير إلى التعويض عن التجار في المخيم ما خسروه من محلات وتجهيزات وبضائع وتوقف عن عمل، مع تعويض التجار اللبنانيين أيضاً ما خسروه من توقف عن العمل. ويُشار إلى أن تجار مخيم نهر البارد قدموا دراسة عن خسائرهم. لكن البعض يشكك في التعويض الكلي، لأن موجودات التجار قبل الحرب تُعدّ بمبالغ طائلة، كما أنه لا توجد وثائق تثبت حجمها، لأن الأوراق المالية أُحرقت أو أُتلفت.

لا يمكن الجزم بأن المبلغ المتوقع لإعادة الإعمار سيبقى ثابتاً، إذ يشير العديد من أهالي المخيم الجديد في نهر البارد، إلى أن الكثير من المباني معرضة للسقوط، ويقارب عددها ٧٥ مبنى. وهناك الكثير من الاقتراحات حول توسعة مخيم نهر البارد لتخفيف الاكتظاظ السكاني، وبعضها يقترح أن تجدد الأبنية عقود الإيجار لبعض الأراضي التي استأجرتها من أجل وضع بعض البيوت الجاهزة لنازحي المخيم، إلا أن الأبنية بقيت مصرة على مساحة الأرض الأصلية للمخيم البالغة حوالي ١٩٥ ألف متر مربع. بينما يرى البعض الآخر أن أية توسعة للمخيم، ربما تثير عاصفة انتقادات من القيادات اللبنانية المصابة بفضول التوطن، فالأولى، حسب اعتقاد هؤلاء، إعادة إعمار المخيم، وبعدها يتم الحديث عن أفكار جديدة لا تثير مخاوف أحد، أو تعيق عملية إعادة الإعمار.

أزالت الأبنية حتى اليوم خمسين ألف متر مكعب من الركام، ويتوقع مدير الأبنية في لبنان ريتشارد كوك مواجهة عشرة أضعاف هذه الكمية. ووعدهم بجولة على الدول المانحة من أجل جمع المبلغ المطلوب. إذ حتى الآن لم تستطع الأبنية جمع أكثر من نصف المبلغ المطلوب. عاد إلى المخيم الجديد لغاية اليوم أكثر من ١٠٠٠ عائلة، وبدأت الأبنية بتركيب ثلاثمائة وحدة سكنية من البيوت الجاهزة في تخوم نهر البارد، تُضاف إلى ١٢٨ وحدة رُكبت من قبل. وكما يقول كوك فإنها ستتوسع إلى ١٥٠٠ وحدة جاهزة قريباً بمجرد تأمين الأرض اللازمة. وقامت الأبنية مؤخراً بدفع بدلات الإيجار لحوالي ٣٣١٨

البارد، وهي لجنة مشكلة أساساً من المهندسين. وبعد أن كان الحديث يدور حول المسؤولية المشتركة للأبنية والحكومة اللبنانية في تنفيذ مخطط إعادة الإعمار، أصبح القرار هو أن تتولى (الأبنية) مسؤولية التنفيذ، بينما الدولة اللبنانية تبقى مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي والتقني.

وحاولت اللجنة الأهلية إدخال عدة تعديلات على التصميم بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، كما يقول أحد الناشطين الاجتماعيين في المخيم دون أن يرشح أي نجاح عن محاولاتها. فطلبت أن لا تتجاوز الطرقات الداخلية في المخيم عرض ثلاثة أمتار، بدل خمسة أمتار كما ينص المخطط. أما الشارع الرئيسي في المخيم فسيكون بعرض اثني عشر متراً. وحسب المخطط فإن الطرقات ستحتل حوالي ٢٧٪ من مساحة المخيم، وهو رقم كبير، وسيكون على حساب مساحة البيوت، التي ستكون ما بين ٥٥ و ٩٠ م^٢، وبهذا لا يتسع البيت لعائلة كبيرة من عائلات مخيم نهر البارد، التي يتجاوز معظمها خمسة أفراد للعائلة الواحدة. كما أن المخطط الجديد لا يراعي المساحات السابقة للبيوت، فيفتقر إلى العدالة في التوزيع.

وستتفاوت الأبنية ما بين طبقتين وثلاث وأربع طوابق كحد أقصى، على أن يلتزم من يريد البناء لاحقاً بالقوانين اللبنانية المرعية الإجراء في تنظيم البناء. وهذا يبدو غير واضح، فهل سيعامل المخيم كغيره من المناطق، فلا يستطيع صاحب البيت زيادة طابقاً إضافياً، ومعلوم أن الفلسطيني لا يستطيع التملك، فهل المقصود هو التهجير؟ ورغم ذلك استطاعت اللجنة الأهلية أن تثبت في المخطط شرط النسيخ الاجتماعي عبر إعادة الجوار نفسه الذي كان قائماً قبل بداية الأحداث، فمثلاً «حي صفوريه» سيُعاد بناؤه بالتسمية نفسها، وإعادة السكان أنفسهم إلى المنطقة، وكذلك «حي سعسع»، وغيره من الأحياء. وهذا الأمر طمأن الأهالي، من حيث تشديدهم على المحافظة على العادات والتقاليد التي كانت سائدة، ويعتبرونها جزءاً من التمسك بالعودة إلى قراهم التي هُجروا منها.

تركيب بيوت

وإذا كانت التكلفة التي وضعتها الحكومة اللبنانية

بعد حوالي ستة أشهر على انتهاء معارك نهر البارد بين الجيش اللبناني وجماعة «فتح» الإسلام، عرضت الحكومة اللبنانية المخطط التصميمي لإعادة الإعمار. تباطؤ غير مبرر أثار الشكوك من جانب الفلسطينيين، وساد شعور بأن هناك من يريد أن يستأثر بعقود الإعمار المغربية. عرض المخطط لم يبدد كل الشكوك، بل أضاف ملاحظات طالت العديد من الجوانب.

المخطط التصميمي

أطلق رئيس الحكومة اللبنانية فيؤاد السنيورة المخطط التصميمي لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة. وتبلغ كلفة إعادة إعمار المخيم القديم مئة وسبعين مليون دولار، بينما المخيم الجديد ٥٠ مليون دولار. وإن كانت هذه التكلفة غير نهائية. وكانت المسائل الأمنية الحاضرة الأكبر في تصميم المخطط، وأصرّ الجيش اللبناني على رفض إعادة إعمار الواجهة البحرية بعمق داخل المخيم ما بين ٥٠ إلى ٧٥ متراً، وتكرس هذا القرار عملياً في المخطط، لتصبح هذه الواجهة منطقة شبه عسكرية، مع إمكان إنشاء مشاريع صغيرة قابلة للضبط والرقابة. ويُسمح فقط لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأبنية) بإعادة بناء مبانيها المهذمة، على اعتبارها مؤسسة دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة. ويتوجس الفلسطينيون من أن يُطبق هذا النموذج (الشريط الساحلي) في مخيمات محاذية للبحر، كمخيم الرشيدية مثلاً. ويصرّ الجيش اللبناني على هذا الشريط الساحلي الذي يفصل المخيم عن البحر لاعتبارات أمنية. ويخشى الفلسطينيون أن تُسيطر هذه الاعتبارات على طريقة التعاطي معهم، دون نظر لمعاناتهم الإنسانية، وحقوقهم المدنية. بالإضافة إلى ذلك ستضع القوى الأمنية اللبنانية عدداً من المخافر في داخل المخيم، وتنتشر الجيش على أطرافه، ويُمنع أي تواجد فلسطيني مسلح داخل المخيم. وهناك توجه إلى إلغاء كل بناء تحت الأرض بما فيها الملاجئ.

المخطط الذي وضعتة الحكومة اللبنانية والأبنية وممثلون عن منظمة التحرير (دون سواها من الفصائل ما أثار الاستغراب) جرى التنسيق أثناء وضعه مع اللجنة الأهلية المنبثقة عن نازحي مخيم